

(٢) عبد الآخر محمد عبد الآخر ، ويلحق بوزارات : التعليم ، الصحة ، الرعاية والرى ، الأوقاف وشئون الأزهر .

(٣) عبد البارى سليمان فرج ، ويلحق بوزارات : الداخلية ، المحكمة الجنائية ، الشباب ، التجارة والتوريد .

(المادة الثانية)

يقوم وزير شئون مجلس الشعب بالتنسيق بين ما يتولاه وكلاء الوزارة لشئون مجلس الشعب من أعمال وفقاً لاختصاصاتهم المبينة في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه ورؤسهم عما يكون لديه من معلومات أو بيانات أو توجيهات من ذاتها أن تعين على إيضاح الاجتماعات العامة للحكومة في المسائل التي تعرض على مجلس الشعب وحلها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ صدوره إلى مقر رئيس الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٤٩٧ (١١ ديسمبر ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٧٦ تعيين الدكتور محمد رشاد رشدي مدير الأكاديمية الفنية ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين الدكتور محمد رشاد رشدي مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون السينما والمسرح والموسيقى والكتاب ، على أن يحتفظ بمنصبه كمدير لأكاديمية الفنية .

(المادة الثانية)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ،
صدر رئيس الجمهورية في ٢٥ ذي الحجة ١٤٩٧ (١١ ديسمبر ١٩٧٦)

أنور السادات

ومن حيث إن المادة رقم ٨٨ من القانون المدني قد قضى بأن تفقد الأموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للفعلة العامة ويتم التخصيص بمتضى قانون أو مرسوم أو قرار سادر من الوزير المختص أو بالفعل وبرأول الفرض الذي تم من أجله التخصيص .

لذلك وإن عملاً لأحكام القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للفعلة العامة والتحسين والقوانين المعدنة له والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بوع الملكية للفعلة العامة والامتياز ، على العقارات وعلى قرار السيد نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم الحكم المحلي وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المأذون

رجاء التفضل بالموافقة عليه . . . : عتادة

وزير الدولة للحكم المحلي

والتنظيم الشعبي والسياسي

محمد حامد محمود

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦

بتعيين وكلاء وزراء لشئون مجلس الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن مجلس الشعب والمعدل القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

(المادة الأولى)

عين وكيل وزارة لشئون مجلس الشعب كل من السادة :

(١) محمد رشوان محمود : الملحق بوزارات : الكهرباء ، والطاقة ، لحساوة والثروة المعادن ، النقل ، التراخيص والنقل البحري ، الإسكان بالتعزيز .